

## العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي وتدفق الاستثمار

### الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية

## THE RELATIONSHIP BETWEEN DOUBLE TAXATION AGREEMENTS AND THE FLOW OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT TO DEVELOPING COUNTRIES

سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل

مركز البحوث المالية

وزارة المالية - مصر

[drsra2014@gmail.com](mailto:drsra2014@gmail.com)

#### ملخص:

تستثمر البلدان النامية الوقت والموارد الشحيحة للتفاوض وإبرام معاهدات الازدواج الضريبي مع البلدان المتقدمة ، كما أنها تقبل بفقدان الإيرادات الضريبية لأن هذه المعاهدات عادة ما تفضل فرض الضرائب على أساس الإقامة أكثر منها على أساس المصدر، وعادة ما تكون البلدان النامية مستوردة صافية لرأس المال، ولا يمكن أن تُعوض التكاليف المتكبدة إلا إذا كانت البلدان النامية تتوقع تلقي المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المقابل، هذه الدراسة تقدم دليلاً على أن البلدان النامية التي وقعت على معاهدات الازدواج الضريبي مع البلدان المتقدمة في الواقع تتلقى المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الدول، ومع ذلك، فإن معاهدات الازدواج الضريبي فعالة فقط في مجموعة البلدان النامية المتوسطة، وليس ذات الدخل المنخفض.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الازدواج الضريبي، الإتفاقيات الثنائية، دخل الشركات.

#### Abstract:

Developing countries invest time and other scarce resources to negotiate and conclude double taxation treaties (DTTs) with developed countries. They also accept a loss of tax revenue as such treaties typically favour residence-based over source-based taxation and developing countries are typically net capital importers. The incurred costs can only pay off if developing countries can expect to receive more foreign direct investment (FDI) in return. This is the first study to provide evidence that developing countries that have signed a DTT with the US or a higher number of DTTs with important capital exporters actually do receive more FDI from the US and in total. However, DTTs are only effective in the group of middle-, not low-income developing countries.

**Keywords:** Foreign direct investment, double taxation, bilateral treaties, corporate income

توقع البلدان النامية معاهدات الازدواج الضريبي من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فهم يستسلمون للقيود المفروضة على قدرتهم على فرض ضرائب على دخل الشركات من المستثمرين الأجانب، وهو ما لا يمكن أن يُقبل إلا إذا كان هناك زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقابل، ولكن هل تحتذب هذه المعاهدات المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية؟ هذا هو موضوع التحليل المقدم هنا.

وهناك أسباب تدعو إلى الافتراض بأن معاهدات الازدواج الضريبي يمكن أن تزيد الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال إثقال النشاط الاقتصادي في بلد أجنبي مرتين، يمكن أن يشكل الازدواج الضريبي عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي، مما يشوه التوزيع الفعال للموارد المالية الشحيحة عبر بلدان العالم، ومع ذلك، يمكن أن تخفض معاهدات الازدواج الضريبي أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تقلل من التهرب الضريبي، وغير ذلك من الاستراتيجيات القانونية لدعم الضرائب.

ولأن كان الاستثمار الأجنبي المباشر هدف يسعى إليه صانعو السياسات لبلدانهم، فإن العوامل التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما تكون غير قابلة للتطويع سياسياً، إما لأنها غير قابلة للتغيير، مثل الموارد الطبيعية، والقرب الثقافي والجغرافي من بلدان المصدر الرئيسية، أو لأن تغييرها عملية طويلة الأجل جداً، كما في حالة وكفاءة المؤسسات السياسية، وحجم السوق، أو التعليم والإنتاجية للقوى العاملة المحلية.

ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها للتنافس على الاستثمار الأجنبي: فمن ناحية، يمكن تخفيف القيود المفروضة على المستثمرين فيما يتعلق، على سبيل المثال، بإعادة الأرباح إلى مواطنهم من جانب واحد، أو الروتين، أو تخفيض ضرائب الشركات، ومن ناحية أخرى، يمكن اتخاذ تدابير ثنائية، مثل إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية.

## الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذلك الموضوع: ومن أمثلة الدراسات العربية:

- أهمية اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في الضرائب على الدخل في تشجيع الاستثمار - محمد خالد المهيني، القاهرة، 2011.

- مساهمة إتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر- المغرب- تونس، الأردن، 2015.

- هيثم علي محمد ، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين اعادة التكيف والتغير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، 2013 .

- دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية، قاسم محمد عبد الله البعاج مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الأربعون، ٢٠١٤ .

## ومن الدراسات الأجنبية:

-Figueroa, A.H, (1992)

- Paul L. Baker Dagan, T, (2000)

-Christians, A, (2005)

-Egger, P., Larch, M., Pfaffermayr, M., and Winner, H, (2006)

-F., Busse, M.and Neumayer, (2010)

## مشكلة البحث:

في ظل الجدل القائم بين الباحثين حول فعالية الاتفاقيات المبرمة بين مختلف الدول في العالم لأجل حل مشكلة الازدواج الضريبي، نستطيع طرح التساؤل الجوهرى كما يلي: ما مدى مساهمة اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية؟

## فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يؤدي تفادي الازدواج الضريبي إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرضية الثانية: هناك محددات أخرى أساسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كقيلة بأن تحل محل تفادي مشكلة الازدواج الضريبي.

وقد قسمنا الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الازدواج الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الازدواج الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول: الازدواج الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: الازدواج الضريبي المفهوم والأنواع:

الازدواج الضريبي "Double Taxation" هو: فرض نفس نوع الضريبة على نفس مصدر الدخل

الخاضع للضريبة، وخلال نفس المدة المعنية، و يشترط لتحقيقه شروط هي<sup>1</sup>:

- نفس الشخص المكلف بأداء الضريبة.

- نفس المصدر الخاضع للضريبة.

- نفس الواقعة المنشئة للضريبة.

- نفس الضريبة المفروضة.

وقد يكون الازدواج الضريبي محلياً أو دولياً، ويحدث الازدواج الضريبي الداخلي عندما تتوفر الشروط

الآتفة الذكر على دخل تُفرض عليه أكثر من ضريبة وطنية داخل حدود الدولة.

أما الازدواج الدولي فيحدث عندما تتوافر تلك الشروط في دخل تُفرض عليه الضريبة في أكثر من

دولة واحدة، فمن الممكن أن تفرض الضريبة على دخل المستثمر الأجنبي في كل من الدولة التي يحمل

جنسيتها، والدولة التي يقيم فيها.

وقد يكون الازدواج الضريبي من جهة أخرى مقصود كما قد يكون غير مقصود، فالازدواج

الضريبي المقصود هو: ذلك الذي يعتمد المشرع تحقيقه وحدوثه داخل الدولة لزيادة حصيلة الضرائب،

أما الازدواج الضريبي غير المقصود: فإنه يحصل بغير تعمد من المشرع، ويلاحظ ذلك غالباً في الازدواج

الضريبي الدولي، فالمفروض أن كل دولة تضع تشريعها الضريبي وفقاً لظروفها الخاصة، ومن دون مراعاة

للتشريعات الضريبية في الدول الأخرى فضلاً عن غياب سلطة عليا تهيمن على تشريعات الدول المختلفة آنذاك.<sup>2</sup>

### اتفاقيات الازدواج الضريبي "Double Taxation Treaties":

وهي من الاتفاقيات النمطية وتأتي دائماً مطابقة لأحكام وقوانين البلدين المتعاقدين وتكون المعاملة بها بالمثل وهي التي تعالج موضوع الازدواج الضريبي بين عدد من البلدان أو بين بلدين فقط. ومن المهم توضيح أن بلد الإقامة (أو الوطن) هو الدولة التي يوجد فيها مقر الإقامة، في حين أن البلد المضيف هو الدولة التي يحدث بها الاستثمار الأجنبي، وبالتالي حيث يتم توليد الدخل، ولهذا السبب، يشار إلى هذا الأخير أيضاً باسم البلد المصدر في سياق الضرائب، في حين يشير البلد المصدر في سياق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد الأصلي للشركة المتعددة الجنسيات. وهناك بعض الدول لا تلجأ إلى معالجة الازدواج الضريبي من خلال الاتفاقيات إذ أن أكثر دول العالم لا يوجد بينها اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، وتلجأ إلى طرق ووسائل أخرى وهي:<sup>3</sup>

- نظام الإعفاء الكامل.

- نظام تأجيل الضريبة الوطنية.

- نظام تنزيل الضريبة الأجنبية من وعاء الضريبة الوطنية.

- نظام خصم الضريبة الأجنبية من قيمة الضريبة الوطنية.

- نظام تخفيض سعر الضريبة.

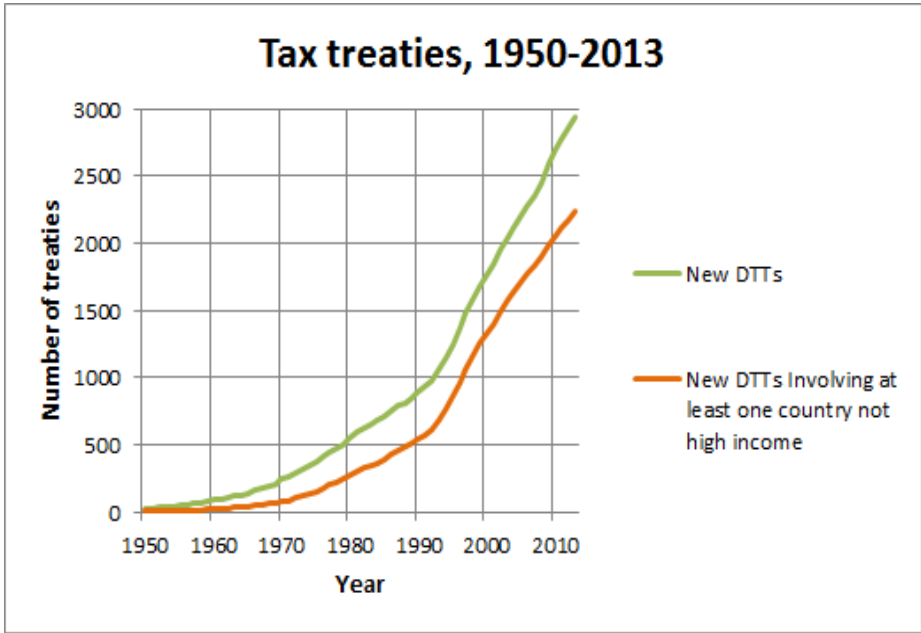
وهناك نوعان من اتفاقيات الازدواج الضريبي تصنف حسب عدد الدول الموقعة وهي بذات الأهداف والمعطيات، ويتمثل النوع الأول في: الاتفاقيات الجماعية وهي الاتفاقيات الموقعة بين مجموعة من الدول كالاتفاقيات التي تعقد في إطار الأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية، والنوع الثاني هو: الاتفاقيات الثنائية، وهي اتفاقيات بين دولتين، وقد تكون الدولتان ضمن الاتفاق الجماعي إذ أن الاتفاقيات الجماعية لا تمنع الاتفاق الثنائي.

وتعود الجهود الرامية إلى تجنب الازدواج الضريبي إلى فترة طويلة في التاريخ إلى المنظمات متعددة الأطراف مثل عصبة الأمم (وبعد ذلك الأمم المتحدة) ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (التي

العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي و تدفق الاستثمار..... د. سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل

عرفت فيما بعد باسم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وقد تم إبرام أول اتفاقية للازدواج الضريبي قبل توقيع اتفاقيات الاستثمار الثنائية الأولى، وحتى أواخر الستينيات من القرن الماضي أبرمت اتفاقيات الازدواج الضريبي أساسًا بين البلدان المتقدمة، ثم بعد ذلك تم إبرام عدد متزايد من الاتفاقيات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإلى حد أقل بين البلدان النامية<sup>4</sup>.

الشكل رقم(1): نمو الاتفاقيات الضريبية خلال الفترة 1950 – 2013



Source :UNCTAD <http://unctadstat.unctad.org/EN>

ثانيًا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر "Foreign Direct Investment" بأنه: " تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى"<sup>5</sup>.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مباشر حين يملك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير

في إدارة المؤسسة، وهو بذلك يختلف عن المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفرقة بشكل دقيق بين النوعين<sup>6</sup>.

أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أهمها<sup>7</sup>:

1- مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك).

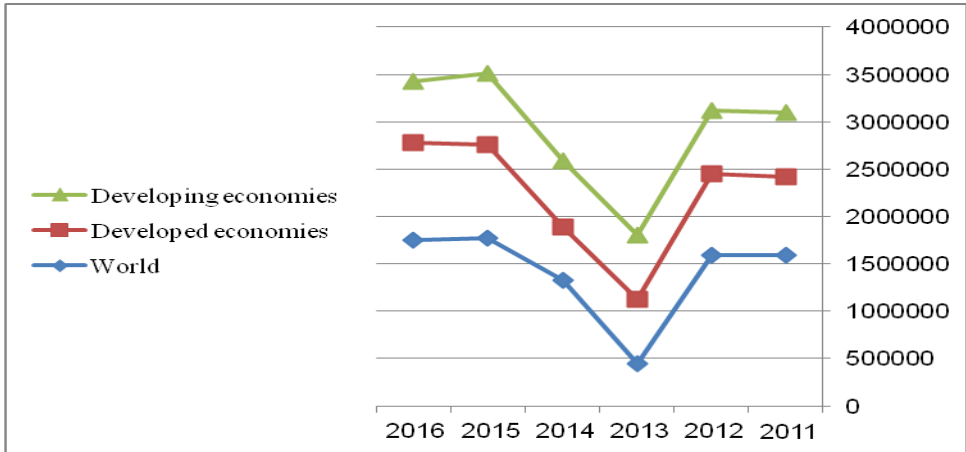
2- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل.

3- الشركات المتعددة الجنسية<sup>8</sup>.

وقد أصبح الاستثمار الأجنبي مؤخراً مصدراً من مصادر التدفقات المالية المعاصرة، حيث تتسابق الدول النامية في جذب المزيد منه، وذلك عن طريق منحه إمتيازات وإعفاءات، كإعفاء من الضرائب على الدخل لفترة محدودة<sup>9</sup>، ويبين الجدول والشكل التاليين تدفقات رأس المال الأجنبي في عدد من الدول.

الشكل رقم(2): ( تدفقات رأس المال الأجنبي إلى مجموعات الدول في الفترة 2011- 2016

(Millions of dollars)



Source : UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT 2017, P.222-225

ويوضح الشكل السابق ثبات التدفقات النقدية للاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية إلى حد كبير أو زيادته بنسب ضئيلة، وزيادته إلى الدول المتقدمة خلال الست سنوات الأخيرة .

ثالثاً: أسباب تبني اتفاقيات الازدواج الضريبي:

#### - في البلدان النامية:

توقع البلدان النامية اتفاقيات الازدواج الضريبي من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تُسلم بالقيود المفروضة على قدرتها على فرض ضرائب على دخل الشركات من المستثمرين الأجانب، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان هناك مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كمقابل لذلك.

ومما لا شك فيه أن الغرض الأساسي هو القضاء على الازدواج الضريبي؛ حيث إن الاتفاقية تخفف من عدم اليقين بالنسبة للمستثمر الأجنبي بشأن كيفية فرض الضرائب على الأرباح الخارجية على أساس كسبها وإعادتها الوطن، ويمكن أن تكون تلك الاتفاقيات بمثابة إشارة إلى الالتزام ببيئة مواتية للاستثمار، وإذا أدى ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هذه البلدان ستستفيد من الفوائد المترتبة عليها، وستمتع البلدان النامية أيضاً بقاعدة ضريبية متزايدة، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية (أرباح الأعمال والضرائب المستقطعة) ، وتسمح تلك الاتفاقيات للشريك من البلدان النامية بالحصول على "الاعتراف الاقتصادي الدولي" أو "شارة الاحترام الاقتصادي الدولي"<sup>10</sup>.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك تكاليف كبيرة على البلدان النامية من الدخول في مثل هذه الاتفاقيات، ويتمثل ذلك في الوقت اللازم لتنفيذ هذه الاتفاقيات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث يمكن أن تستغرق هذه الاتفاقيات سنوات للتفاوض، بل لا تتم أحياناً حتى قبل التوقيع عليها، وما أن يتم التوقيع عليها فإنه لا يزال يتعين التصديق عليه في البلدان المعنية قبل أن تكون نافذة المفعول، وهي عملية يمكن أن تستغرق سنتين أو ثلاث سنوات أخرى، أو حتى لفترة أطول، وتتمثل التكاليف التي تتحملها البلدان النامية في التخفيض المتفاوض عليه في معدلات الضرائب المقتطعة.



ومن الملاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هي من جانب واحد إلى حد كبير؛ حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية يفوق بكثير أي تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة؛ ولذلك، على الرغم من أن التخفيض المتفاوض عليه في معدلات الضريبة المقتطعة ينطبق بالتساوي لكل من الدولتين المتعاقدين، فإن البلدان النامية توافق على تخفيض أكبر بكثير، ومن ثم، فإن البلدان النامية تدخل في اتفاقات الازدواج الضريبي مع البلدان المتقدمة بتكلفة كبيرة على أمل اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والفوائد التي تجلبها<sup>11</sup>.

#### - في البلدان المتقدمة:

تدخل البلدان المتقدمة أيضاً في اتفاقات الازدواج الضريبي مع البلدان النامية للقضاء على الازدواج الضريبي، وهذا يفيد المنشآت متعددة الجنسية في البلدان المتقدمة عن طريق حمايتها من أن تكون في وضع غير موات للتنافس بسبب التكاليف الضريبية المفرطة، كما أنه يفتح الباب أمام فرص الاستثمار الأجنبي لفائدة كل من المنشآت متعددة الجنسية والبلدان المتلقية من البلدان النامية، ومع ذلك فإن اتفاقيات الازدواج الضريبي ليست مطلوبة فعلياً لتحقيق ذلك للبلدان المتقدمة، حيث يمكن بسهولة القضاء على الازدواج الضريبي من جانب واحد، ويمكن القول أنه من الأسهل القيام بذلك من جانب واحد لأنه لا يتطلب التفاوض على معاهدة دولية<sup>12</sup>.

وتدخل البلدان المتقدمة فعلياً إلى اتفاقيات الازدواج الضريبي لمنع التهرب الضريبي، وهذا يجعل المنشآت متعددة الجنسية تختار عدم الاستثمار في البلد المضيف (أحد أطراف المعاهدة) مما يؤدي إلى تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وكثيراً ما تتم هذه الحجة فيما يتعلق بمواد المعاهدة النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ولا سيما المادة 9 المتعلقة بالمشاريع المرتبطة) التي تشير إلى قدرة الدولة المتعاقدة على تعديل الأرباح من المؤسسة التي تعاملت مع مؤسسة مرتبطة في الدولة الأخرى بمبالغ أخرى، إلا إذا كانت المؤسسات مستقلة عن بعضها البعض<sup>13</sup>.

وقد يكون السبب لدخول الدول المتقدمة في معاهدات الازدواج الضريبي هو تحويل العائدات الضريبية من البلدان النامية (البلد المضيف) إلى البلدان المتقدمة، ويتمثل ذلك في تدفقات الاستثمار

**العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي ودفن الاستثمار..... د. سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل**

الأجنبي المباشر غير المتبادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لأنها تتيح فرصة للبلد المتقدم لتحويل الإيرادات الضريبية من البلدان النامية إليه، ومن خلال التفاوض على تخفيض الضرائب المقطوعة، هناك ائتمان ضريبي أجنبي أصغر حجمًا يتعين على البلدان المتقدمة أن تسمح به مقابل الضرائب المحلية المفروضة على الدخل المعاد إلى الوطن، مما يزيد من قيمة الضريبة التي تجمعها<sup>14</sup>.

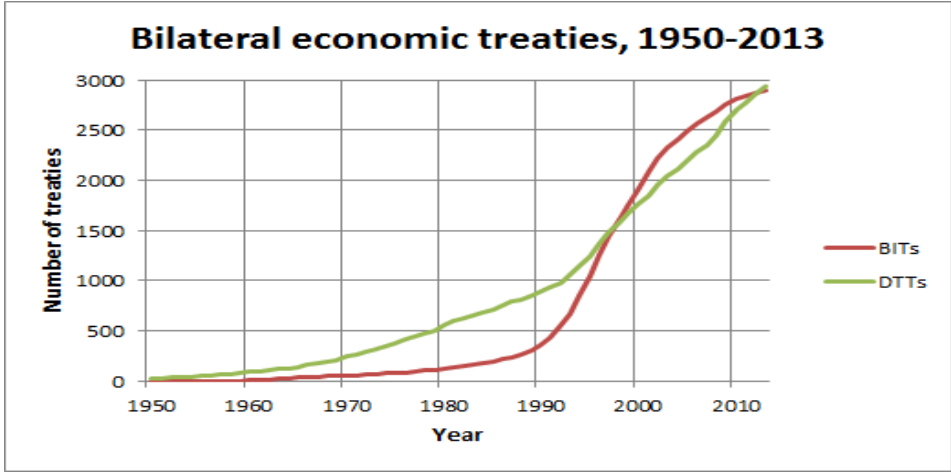
وحتى عندما يستخدم البلد المتقدم آلية إعفاء للإيرادات المعادة إلى الوطن، تسمح الضرائب المنخفضة يجلب المزيد من الأموال العائدة والحولة إلى البلد المتقدم والذي يخلق فرصة لزيادة الضرائب المدفوعة على الدخل المحلي، هذه الفكرة توصف بأنها ضريبة الإقامة على حساب ضرائب المصدر.

لذلك هناك اتجاه لدى الدول المتقدمة لتوسيع مفهوم تعريف المنشأة الدائمة ونشاطها الخاضع للضريبة، الأمر الذي يحد بشكل فعال من الدخل الذي يمكن أن يخضع للضريبة في البلد المضيف؛ بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم تعريفه يحدده جزئيًا الاستثمار الطويل الأجل الذي سيؤهله عادة كمكان ثابت للأعمال، وعلاوة على ذلك فإن نشاط المنشآت متعددة الجنسية يهيمن عليه النوع الأفقي (تكرار العمليات في الخارج لخدمة السوق المحلية) الذي سيؤهله للعمل بنشاط، ولذلك، فإن معظم تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية ستصبح في الواقع من الناحية العملية مؤسسة دائمة وستكون أرباحها خاضعة للضريبة في البلد المضيف<sup>15</sup>.

### **المبحث الثاني: العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي والاستثمار الأجنبي المباشر**

تسعى معظم الدول لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تهيئة المناخ المناسب وتقديم التسهيلات والحوافز، والتي من بينها تفادي الازدواج الضريبي عن طريق التصديق على اتفاقيات منع حدوثه. ولقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة هائلة في العقود القليلة الماضية، حيث تلقت البلدان النامية في عام 2017 ما يقرب من 43% من الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 20 في المائة فقط في الثمانينات<sup>16</sup>، وبالنظر إلى نمو اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقية الازدواج الضريبي، فإن الشكل رقم (3) يقارن بينهما منذ عام 1950 وحتى عام 2013.

الشكل رقم (3): نمو اتفاقيات الاستثمار الثنائية والازدواج الضريبي خلال الفترة 1950-2013.



Source: <https://martinhearson.wordpress.com/2014/10/07/learning-from-past-mistakes-in-tax-and-investment-treaties/>

ويبين الشكل أنه في حين أن عدد الاتفاقيات الضريبية لا يزال في منحدر صعودي لارتفاع أسي لطيف نسبياً، فقد مرت اتفاقيات الاستثمار بفترة انفجارات في منتصف التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

استعراض الدراسات المتعلقة بتأثير اتفاقيات الازدواج الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت الفترة الماضية عدداً من الدراسات بشأن وجود علاقة من عدمه بين المعاهدات الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتقسم الدراسات إلى معسكرين: ويتألف المعسكر الأول من مجموعة ما يعرف بـ "الدراسات الثنائية" وهي الدراسات التي تتبع التغييرات في وضع المعاهدة الثنائية والتحويلات في مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس كل ولاية قضائية على حدة<sup>17</sup>.

المجموعة الثانية من الدراسات تعرف بـ "monadic"، والتي تبدأ بالأرقام المطلقة للمعاهدات للبلد المضيف أو البلد المصدر وتحليلها، وعمّا إذا كان ارتفاع عدد المعاهدات يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد المصدر.

العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي ودفوق الاستثمار..... د. سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل

وتتلخص الدراسات التي تعتمد على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية عمومًا إلى أنه ليس للمعاهدات الضريبية تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تأتي الدراسات المستندة إلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية إلى النتيجة المعاكسة: أن المعاهدات الضريبية تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويوجد فرق مهم بين هذين المجموعتين من الدراسات، وبصرف النظر عن قواعد البيانات المختلفة المستخدمة، وهو حجم العينة، فالدراسات الثنائية قد اعتمدت على عينات صغيرة وغير ممثلة، في حين أن الدراسات التي تعتمد على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية تستخدم عينات كبيرة ومثلة<sup>18</sup>.

ويرى البعض، مثل (Figueroa1992)<sup>19</sup> أن الضرائب لا تدخل في القرارات الاستثمارية للمستثمر الأجنبي، مما يعني أن هذه الاتفاقيات غير فعالة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بيد أن (Desai, Foley and Hines 2002)<sup>20</sup> في تحليلهم لقرارات الاستثمار من قبل الشركات الأجنبية المملوكة من قبل الولايات المتحدة في الخارج وجدوا أن الضرائب إحصائيًا لها تأثير سلبي كبير على الاستثمار، وإذا كانت الضرائب مهمة للمستثمرين الأجانب، واتفاقيات الازدواج الضريبي تحد من الضرائب المزدوجة، فإنه من الممكن إثبات أن اتفاقيات الازدواج الضريبي لها أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة أجراها " F. Barthel, M. Busse, R. Krever and E. Neumayer"<sup>21</sup> وهي دراسة هجين من الاختبارات السابقة، وذلك باستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية، ولكن مع التغلب على القود التي تفرضها عينة صغيرة وغير ممثلة، خلافًا للدراسات الثنائية السابقة، وكانت النتيجة وجود علاقة إيجابية بين المعاهدات الضريبية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة لاحقة، وسع (Blonigen and Davies2005)<sup>22</sup> أبحاثهم باستخدام بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مخزونات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية التي تغطي 23 من دول المصدر المتقدمة في الفترة 1982-1992، وخلصوا إلى أنه توجد

علاقة إيجابية بين وجود اتفاقيات الازدواج الضريبي وارتفاع مخزونات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة نشرت في عام 2006، استخدم "Egger"<sup>23</sup> وزملاؤه نموذج اختيار من خطوتين لدراسة تأثير المعاهدات الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج من البلدان المصدرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "OECD" خلال الفترة 1985-2000 وقد ميزوا بين 67 من البلدان أطراف في معاهدات ضريبية و 71 بلدًا غير أطراف فيها، ووجدوا أن للمعاهدات الضريبية أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى النقيض من الدراسات الثنائية، فإن عددًا أقل من الدراسات التي تستخدم البيانات المجمعة بدلًا من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في عينات أكبر وأكثر تمثيلاً، تبين وجود ارتباطات إيجابية بين المعاهدات الضريبية وأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أنه ليس من الواضح ما إذا كان النشاط يساوي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>24</sup>.

وفي دراسته عام 2007، نظر "Neumayer" إلى كل من البيانات الثنائية مستندًا إلى 114 اتفاقية للولايات المتحدة، والمعاهدات والبيانات المجمعة على أساس 120 دولة مضيضة، خلصت كلتا المجموعتين إلى أن المعاهدات تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، على الرغم من أن الدراسة التي استخدمت بيانات جماعية وجدت أن هناك أثر إيجابي فقط بالنسبة للبلدان المتوسطة النمو، وليس على نظرائها من ذوي الدخل المنخفض<sup>25</sup>.

وقد سعت الدراسة التي قام بها "F. Barthel, M. Busse, R. Krever and E. Neumayer 2010"<sup>26</sup> إلى تحديد ما إذا كان من الممكن نقل هذا الأثر الإيجابي إلى بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية عند استخدام عينة كبيرة ومثلة من البلدان، وقد استندوا إلى منهجية تتمثل في أن الدراسات التي تسعى إلى رسم الروابط بين عاملين متغيرين مثل الاستثمار الأجنبي المباشر ووجود معاهدات ضريبية ثنائية تستخدم تقنية معروفة كتحليل ارتباطي، ويعرف العامل الذي يفترض أن يتغير تمثيلاً مع عامل آخر باسم "المتغير التابع" لأن التغيرات في كمية المتغير الأول "تعتمد" على التغيرات في متغير السببية، ويعرف العامل الذي يسبب تغيرات للمتغير التابع المتغير المستقل.

## العلاقة بين ارتفاعات اللزوجة الضريبية وندفء الاستثمار..... د. سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل

وقد افترضوا أن مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجذبه بلد ما هو متغير تابع، وعدد المعاهدات الضريبية الثنائية التي أبرمها البلد هو متغير مستقل، وإذا ثبت أن الافتراض صحيح فإن المتغير التابع وهو مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما سينمو نتيجة لارتفاع عدد المعاهدات الضريبية الثنائية التي أبرمها البلد وطول مدة سريان تلك المعاهدات، وقد اختبرت النظرية باستخدام نوع من التحليل المترابط يعرف باسم "تحليل الانحدار" الذي ينظر إلى متغيرات مستقلة متعددة قد تؤدي أيضًا إلى تغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يمكن اختبار قوة أي روابط توجد بين المعاهدات والاستثمار الأجنبي المباشر مقابل قوة أي علاقة بين عوامل أخرى وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

واستخدمت الدراسة تقنية تعرف باسم تحليل "لوحة البيانات"، وهي تقنية تسمح بتراص ملاحظات الاختصاص القضائي على فترات زمنية مختلفة، ويستند التحليل إلى ما يسمى الآثار الثابتة الثنائية، وهو ما يعني أن الدول الأطراف يتم فحصها للتغيرات مع مرور الوقت، في حين يتم تجاهل الاختلافات عبر الدول الأطراف، ونتيجة لذلك، يمكن السيطرة على جميع العوامل الملاحظة أو غير الخاضعة للرقابة التي قد تؤثر على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل القرب الجغرافي والثقافي)، ولكنها لا تتغير بمرور الوقت.

وهناك فرق كبير بين هذه الدراسة والدراسات السابقة يتمثل في حجم مجموعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، وللتغلب على أي تشوهات ناجمة عن مجموعات البيانات الأضيق المستخدمة في الدراسات السابقة، استخدمت هذه الدراسة مجموعة أوسع بكثير تضم 30 بلدًا من البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، منها 10 بلدان نامية، و 105 بلدان مضيقة للاستثمار الأجنبي المباشر، منها 84 بلدًا ناميًا.

ويغطي التحليل الفترة من 1978 إلى 2004، في حين يتم اختبار العديد من المتغيرات المستقلة المحتملة، وقد اعتمدت الدراسة ستة متغيرات مستقلة أخرى، وتشمل أول متغير مستقل هو إجمالي الناتج المحلي في الدولة المتلقية، والثاني، والمتصل بشكل وثيق مع المتغير المستقل الأول هو الناتج المحلي

الإجمالي للفرد، أما المتغير المستقل الثالث فهو: نسبة مجموع الواردات والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلد المتلقي<sup>27</sup>.

المتغير المستقل الرابع هو: ما إذا كان موطن المستثمر والولاية المتلقية أعضاء في اتفاق إقليمي أو تجاري، والمتغير الخامس: تسجل الدراسة متغير وهمي ويتمثل فيما إذا كان بلد الإقامة والمصدر قد وقعا معاهدة استثمار ثنائية<sup>28</sup>، وأخيراً، هناك متغير مستقل سادس هو معدل التضخم في البلدان المستفيدة<sup>29</sup>.

وكانت النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه وكما هو متوقع، علاقة إيجابية بين المتغيرات المستقلة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع المتغيرات بصرف النظر عن التضخم، ويمكن ملاحظة نفس الأثر الإيجابي إذا كان كلا البلدين جزء من اتفاق تجاري إقليمي، وتأثير معاهدة الاستثمار ومعاهدة إقليمية هو حوالي 30٪ من الاستثمارات، وعلى النقيض من ذلك، فإن أثر معاهدة ضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي أقل بعض الشيء، حيث زاد الاستثمار بنسبة 24.6 في المائة. الجدول رقم (2) أثر تلك المتغيرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من 1978 إلى 2004:

المتغيرات المستقلة	تأثير زيادة 1٪ أو وحدة واحدة على المتغير التابع (مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر)
الناتج المحلي الإجمالي للأمم المتحدة المتلقية	*** 0.18% +
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	*** 0.85% +
انفتاح المتلقي للتجارة	0.1% +
اتفاق استثمار الثنائي (وهي)	*** 30.3% +
اتفاقية التجارة الإقليمية	*** 32.3% +
معدل التضخم	* 0.009% -
المعاهدات الضريبية (وهي)	*** 24.6% +

(\*\*\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1٪. \* ذات دلالة إحصائية عند مستوى التغييرات 10٪.)

العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي ودفن الاستثمار..... د. سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل

أما اللوغاريتمات المستخدمة لتضمين الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبيانات التضخم في تحليل الانحدار، فهي تغيرات في المتغيرات كنسبة مئوية من التغيرات بدلاً من الأرقام المطلقة.)

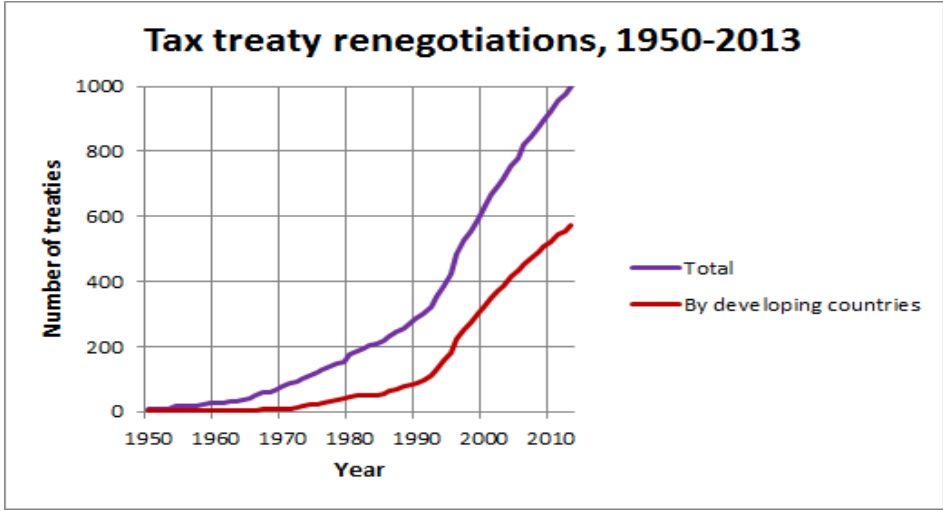
وقد اشترطت الدراسة استخدام مجموعة كبيرة من البيانات وتحليل لوحة البيانات للحد من مشكلة أي انحياز في اختيار العينة، والتي أثبتت وجود علاقة وثيقة بين المعاهدات الضريبية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، هناك عوامل تؤخذ في الاعتبار مثل حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقاس من حيث المخزونات (المبلغ الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر) وليس المبلغ النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر لكل بلد).

وقد توصلت تلك الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن هناك صلة مباشرة بين إبرام معاهدة ضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، فعندما قسمت العينة البلدان النامية إلى بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وجد أن تلك الاتفاقيات لا تكون فعالة إلا مع البلدان المتوسطة الدخل. وعليه، فإن اتفاقيات الازدواج الضريبي تحقق الغرض من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المرجح أن تكون البلدان النامية التي وقعت اتفاقيات الازدواج الضريبي قد تلقت المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في المقابل، ولكنها تتعرض أيضاً باعتبارها مستوردة صافية لها، لتكاليف كبيرة من الامتيازات الضريبية الناتجة عن هذه الاتفاقيات.

وهذه الأدلة ذات صلة بصانعي سياسات البلدان النامية عند موازنة التكاليف والفوائد المحتملة للدخول في معاهدة الازدواج الضريبي مع بلد متقدم، وتنتفي الفوائد الاقتصادية الرئيسية لاتفاقية الازدواج الضريبي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت البلدان النامية قد خفضت أو تحفض معدلات الضريبة المقتطعة بدون الدخول في اتفاقيات، لذلك ظهرت أخيراً موجة من إعادة التفاوض بشأن تلك الاتفاقيات، وتقوم به الدول النامية للحد من القيود المفروضة عليها في هذه الاتفاقيات، ولتقليل التكلفة التي تتحملها نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية، ويوضح الشكل التالي إعادة التفاوض على الاتفاقيات الضريبية.



شكل رقم (4) إعادة التفاوض على الاتفاقيات الضريبية خلال الفترة 1850-2013:



**Source:** <https://martinhearson.wordpress.com/2014/10/07/learning-from-past-mistakes-in-tax-and-investment-treaties/>

(ملاحظة حول البيانات: جمعت أعداد الاتفاقيات الضريبية من قاعدة بيانات البنك الدولي للتنمية، وتشمل الأرقام فقط الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها (بما في ذلك الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ولكن لم يتم التصديق عليها، واستبعاد الاتفاقيات المبدئية ولكن لم يتم التوقيع عليها، وقد أخذت أعداد اتفاقيات الاستثمار من "UNCTAD" وتم بتجميعها.)

#### الخاتمة:

ليس من المستغرب أن ينخرط صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم في منافسة شرسة على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن للبلدان المضيفة أن تستفيد من أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات من خلال تدفق رؤوس أموال إضافية أو تداعيات تكنولوجية أو زيادة المنافسة.

ولئن أشارت بعض النتائج إلى أن صانعي السياسات لجأوا إلى وسائل فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إبرام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، ومع ذلك، وإلى جانب الأثر المواتي لمراكز الاستثمار الأجنبي المباشر على مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب النظر أيضاً في الآثار السلبية المحتملة لاتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، وكما أشرنا، فإن التفاوض بشأن اتفاقيات تفادي

العلاقة بين اتفاقيات الازدواج الضريبي و تدفق الاستثمار..... د. سيد رمضان عبد الباقي اسماعيل

الازدواج الضريبي يمكن أن يستوعب الموارد الإدارية القيمة، التي تنطبق بشكل خاص على البلدان النامية (ذات الدخل المنخفض)، وبالمثل، وبناءً على النتائج النهائية للمفاوضات بشأن معاهدة اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، قد تواجه البلدان المضيفة خسائر في الإيرادات الضريبية. وبالنسبة لكثير من البلدان النامية، فإن هذه الخسائر لا تقابلها تخفيضات ضريبية للمستثمرين المحليين في الخارج بسبب التباين السائد في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك، ينبغي لكل بلد أن يفكر ملياً في إيجابيات وسلبيات التفاوض بشأن اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي. وعليه، فإن أحد الدوافع الرئيسية للدخول في اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي يتمثل في القضاء على الازدواج الضريبي من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحتاج البلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتسعى بنشاط إلى ذلك، ولكنها تتعرض أيضاً، بوصفها مستوردة صافية لها، لتكاليف كبيرة من الامتيازات الضريبية التي تجرى عن طريق الدخول في اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، فلا بد لهذه الدول من تقييم مستمر لهذه الاتفاقيات ومدى استفادتها من تلك الاتفاقيات في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والموازنة بين ما تحصل عليه من فائدة، وما تتحمله من تكلفة.

## قائمة الهوامش والإحالات:

- 1\_ محمد علي مراد، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 220-224.
- 2\_ دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي- المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ط1، ص 123-125.
- 3\_ هيثم علي محمد ، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين اعادة التكيف والتغير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والثلاثون، 2013، ص 295.
- 4\_ Easson, A., 2000, "Do We Still Need Tax Treaties? Bulletin for International", Fiscal Documentation, 54, 2000, pp. 619-625.
- 5\_ جون هورسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه منصور، دار المريخ، الرياض، ص 699 .
- 6\_ حسان خضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، السنة الثالثة، 2004، ص3.
- 7\_ حسن خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر، عمان، 1999، ص188.
- 8\_ عبد الله السلامة، الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي، الرياض، 1999، ص174.
- 9\_ برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، ج 5، الناشر اتحاد الغرف العربية، 1990، ص77.
- 10\_ Paul L. Baker, " An Analysis of Double Taxation Treaties and their Effect on Foreign Direct Investment", Faculty of Economics, University of Cambridge, Draft Version\_23 May 2012,p.6
- 11\_ Paul L. Baker, " An Analysis of Double Taxation Treaties and their Effect on Foreign Direct Investment", op.cit, pp. 6-7
- 12\_ Dagan, T, (2000), " The Tax Treaties Myth". New York University Journal of International Law and Politics", Vol. 32, pp. 939 – 996.
- 13\_ Egger, P., Larch, M., Pfaffermayr, M., and Winner, H, (2006) "The Impact of Tax Treaties on Foreign Direct Investment: Theory and Evidence", Canadian Journal of Economics, Vol.39, pp. 901-931.
- 14\_ Paul L. Baker, " An Analysis of Double Taxation Treaties, op. cit, p. 9
- 15\_ Christians, A, (2005), " Tax Treaties for Investment and Aid to Sub-Saharan Africa, A Case Study", Brooklyn Law Review, Vol. 71, pp 639 – 700.
- 16\_ Zebregs, H, (1998), "Can the Neoclassical Model Explain the Distribution of Foreign Direct Investment Across Developing Countries?", IMF Working Paper WP/98/139.

17\_ F. Barthel, M. Busse, R. Krever and E. Neumayer, "The Relationship between Double Taxation Treaties and Foreign Direct Investment",

Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1756550>, pp7-9.

18\_ Davies, R.B, "Tax Treaties, Renegotiations, and Foreign Direct Investment", op.cit.

19\_ Figueroa, A.H, (1992), "Comprehensive Tax Treaties. In: Double Taxation Treaties between Industrialised and Developing Countries: OECD and UN Models – a Comparison", Proceedings of a Seminar held in Stockholm in 1990 during the 44<sup>th</sup> Congress of the International Fiscal Association, pp 9-13.

20\_ Desai, M.A., Foley, C.F, ( 2002), "Chains of Ownership, Regional Tax Competition, and Foreign Direct Investment", Working Paper 9224, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

21\_ F., Busse, M.and Neumayer, E., "The Impact of Double Taxation Treaties on Foreign Direct Investment: Evidence from Large Dyadic Panel Data", 28 Contemporary Economic Policy 3(2010), pp. 366-377 22\_ Blonigen, B.A. and Davies, R.B., "Do Bilateral Tax Treaties Promote Foreign Direct Investment?", in Choi/Hartigan (eds.) Handbook of International Trade, Volume II (London: Blackwell, 2005), pp. 526-546.

23\_ Egger, P., Larch, M., Pfaffermayr, M., and Winner, H., "The Impact of Endogenous Tax Treaties on Foreign Direct Investment op. cit, pp. 901-931.

24\_ F. Barthel, M. Busse, R. Krever and E. Neumayer "The Relationship between Double Taxation Treaties and Foreign Direct Investment", op.cit, p.9.

25\_ Neumayer, E, "Do Double Taxation Treaties Increase Foreign Direct Investment To Developing Countries?", Journal of Development Studies 8 (2007), pp. 501-519.

26\_ F. Barthel, M. Busse, R. Krever and E. Neumayer "The Relationship between Double Taxation Treaties and Foreign Direct Investment", op.cit, pp.366.

27\_ World Bank, "World Development Indicators 2006, Data on CD-Rom" (Washington,D.C.: The World Bank, 2006).

28\_ Kniger, M.J., and Nunnenkamp, P, "FDI Promotion through Bilateral Investment Treaties: More Than a Bit?", Kiel Working Papers, No. 1403 (Kiel:Kiel Institute for the World Economy, 2008).

29\_ Sourced from World Bank, World Development Indicators 2006, CD-Rom (2006).